من داخل العراق

▪ وائل نعمة

"الجيو- رشوة"

معدلات الفساد والرشاوى في العراق يتحكم بها العامل الجغرافي. اكتشفت هذا المؤثر الجديد بالصدفة، وليس عن طريق تقارير هيئة النزاهة التي تجري وراء سرّاق الـ"١٠٠" ألف دينار، ولا من تحدثنا عن حيتان الفساد وأبراجهم التي تناطح السحاب في دول الجوار، ولا من البيانات الصحفية للجنة النزاهة البرلمانية التي تشعلنا حماسةً كل يوم بأنها سوف تكشف لنا المستور وتظهر ما خفي تحت "العباءة" دون أن تدير وجهها للضغوط السياسية والحزبية وتنتهي إلى اللاشيء. هذا العامل استنتجته بينما كانت تجمعني وعددا من الأصدقاء الشباب جلسات حوار يتصدر الجانب المالي واجهة الحديث، وعلى الرغم من حداثة تعيينهم في مؤسسات حكومية بـ"رشوى" طبعا إلا أن معظم هؤلاء الأصدقاء يملكون سيارات فاخرة ومنازل ضخمة، وأراض في مناطق إستراتيجية، وهم من عائلات متوسطة، موظفين قدماء ولكن "سايروا التقدم"، كما يقول أولادهم.

على الرغم من تعليمهم العالي إلا أنهم لا يخجلون بالحديث عن "تسليك الأمور" في الدوائر الحكومية التي يعملون فيها، ويكتبون أرقاماً مخالفة للحقيقة في "صكوك" وعقود المشاريع الحكومية، ويبررون أفعالهم بمسوغات غريبة، قد تنطلي على كثيرين، ممن يؤمنون بالتوزيع الكيفي للثروة القومية والميزانية السنوية.

الغريب أنهم يتجادلون حول مدى شرعية اخذ السلف الحكومية، ويتخوفون من أن تكون "حرام"، وتنفسوا الصعداء حين أخبرتهم باني أجريت تحقيقا صحفيا مؤخرا وتأكدت من رجال دين – من الطرفين - بأن "السلفة" للمضطر "حلال مية بالمية"، وعادوا ليقنعوا أنفسهم بأن شروط الاضطرار تنطبق عليهم، ونسوا بأنهم يسرقون ويرتشون ويقصرون في أداء عملهم الحكومي وهذا حرام من دون نقاش، أو كما كنت اعتقد، لحين اكتشفت بأني على خطأ – على حسب كلامهم – فهم يصلون ويصومون ويدفعون الأموال للفقراء، وهذا العمل الأساسي والمستمر في حياتهم كما يقولون، بينما الشاذ والاستثنائي هو أخذهم للرشاوى، متمنين من الله أن يتوب عليهم في وقت ليس قريباً إلى أن يؤمنوا مستقبلهم –على حد قولهم – !! وهذا يذكرني بسؤال أرسله عدد من أتباع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر يسألونه عن أن بعض المسؤولين يشرعنون أخذهم للرشاوى من مقاولين لتسهيل أمرهم وتشييد المشاريع، ومن جانب آخر هم يتصدقون بهذه الأموال على الفقراء، وكان زعيم التيار حازما حين ردّ على السائلين "أكثرهم كاذبون وسارقون وهادرون لقوت الفقراء والأموال العامة".

العامل الجغرافي الذي يتحكم بمعدلات الفساد والرشاوى في العراق والذي أطلقت عليه اسم "الجيو – رشوة"، يدل على الخلفية التي يعتدي بها الموظف على المال العام والمبرر المنطقي – حسب اعتقاده – الذي يدفعه لأخذ الرشوى، فبعض الشباب الموظفين ممن يعيشون في منطقة مكتظة بالسكان ويتشاطر المنزل الصغير ٢٠ فردا، يقولون : لن نكرر هذه التجربة، سنسعى بأي طريقة لتأمين بيت، ونهرب من المنطقة المزحومة". بينما شباب يعيش في جو أفضل ينظر إلى حال المتقاعدين ومآسي الطابور الطويل والراتب الضعيفة ويفكر بأن لا يكون في يوم من الأيام بهذا الموقف لذلك يؤمن البيت وأموالا في المصرف قبل التقاعد بأي طريقة. وفريق آخر يسكنون في مناطق راقية يفكرون بالسفر إلى تركيا وأوروبا في كل سنة، ويؤمنون الصرفيات من المال العام.

طلبة يعترضون على الامتحانات بيافطات حكومية

الأوقات الجامعية تنقسم بين الدراسة والحديث في السياسة

نقاشات جانبية عن السياسة

في هذا الوقت مع كل عام ومع اقتراب نهاية الفصل الدراسي الثاني في الجامعات كان لا يعلو صوت فوق صوت الامتحانات.. لكن هذا العام تبدل الحال، ودخل صوت الأزمة السياسية، وقضية سحب الثقة عن الحكومة ضمن البرنامج الامتحاني..

□ بغداد/ المدى

وتحول الحديث حول الأسئلة الهامة والمتوقعة في الامتحانات، والمقرر والمحذوف من المنهج، إلى تحليل السيناريوهات المتوقعة لحل الأزمة العراقية التي تشتد يوما بعد آخر، والسؤال الأكثر أهمية لو غادر المالكي كرسيه فمن سيكون القادم؟

يقول أحمد سعد، ٢١ عاماً، طالب بكلية الآداب: "على الرغم من أننا في الامتحانات، لكن أنا وزملائي نبتعد أحيانا عن الحديث في الدراسة ونجد أنفسنا قد دخلنا دوامة السياسة، موضحاً أنه يقضي وقتا طويلا في الجامعة مع زملائه في الحديث عن أزمة الحكم في العراق.

أما هند جمال، ٢٠ عاماً، طالبة بكلية العلوم السياسية، فتقول: "على عكس السنوات الماضية، مع موعد الامتحانات، كنت أتحدث مع زملائي عن بعض الأسئلة الهامة، واستفسر عن المقرر والمحذوف من المواد الدراسية، لكن الآن وفي الفترة الحالية، أصبح معظم كلامنا عن الهاشمي والمالكي والمطلك".

إلى ذلك لم يتردد بعض من طلبة الجامعات العراقية عن تعليق لوحات فكاهية تعبر عن تذمرهم من الأسئلة التي واجهوا صعوبة في حلها أثناء الامتحانات في الأيام الماضية والتي خطوها بأنفسهم، مستوحين بعضها من حملة إعلانات حكومية ضد الإرهاب ظهرت لسنوات طويلة على شاشات الفضائيات.

الطلاب الذين وجدوا في هذه اللوحات متنفساً للتعبير عن احتجاجهم على بعض الأسئلة الامتحانية التي وصفوها بـ «الصعبة»، أفرط بعضهم في الشكوى من طبيعة الأسئلة الامتحانية التي قالوا إنها ركزت على مفردات دراسية دون غيرها وليس على فهم عام لمضمون المواد.

«الامتحان لا دين له، أنا طالب، أنا ضده»، واحدة من ابرز اللوحات التي خطتها أنامل الطلاب وعلقتها على ممرات بعض الجامعات وهي مستوحاة من إعلان حكومي يعرض على شاشات الفضائيات منذ أكثر من أربع سنوات، ويقول: «الإرهاب لا دين له. أنا مسلم. أنا ضده».

الشكوى من صعوبة بعض الأسئلة دفعت كثيرين إلى التنبؤ بـ «التصييف» لهذا العام، وهو المصطلح المتداول بين الطلاب ويعني الرسوب كلياً أو عدم النجاح في الدور الأول لكن بعلامات تتيح التقدم إلى أداء امتحانات الدور الثاني.

وعندما يقول احد الطلاب انه «سيصيف هذا العام» فهذا يعني انه لن ينجح في الامتحان في الدور الأول، وسيضطر إلى الدراسة أثناء الصيف ليتمكن من أداء امتحانات الدور الثاني التي تبدأ في نهاية العطلة الصيفية من كل عام في الجامعات العراقية التي أقرت منذ بضعة أعوام نظام الدور الثالث.

النظام الذي يسمح للراسبين في الدور الثاني بأداء امتحانات الدور الثالث واجه اعتراضات كثيرة من قبل الهيئات التدريسية التي اعتبرته نوعاً من الاستهانة بالعلم وبالشهادة، لاسيما أن هذا النظام يمنح الطلاب الكسالى ثلاث فرص للنجاح.

وداد علي محسن، إحدى المدرسات في جامعة بغداد، ترى أن تذمر الطلاب من صعوبة الأسئلة ليس بالضرورة مؤشراً إلى حقيقة شكواهم، أو مبرراً لدفع الوزارة إلى اتخاذ قرار بالسماح للطلاب بأداء امتحان دورين آخرين.

وتقول: «حالات خاصة فحسب يمكن أن يسمح لها بأداء امتحان الدور الثالث ومنهم أولئك الطلاب الذين يتعرضون للاعتقال في هذه الظروف الأمنية أو المرض المفاجئ أو حالات الوفاة».

أما الطلاب وعلى رغم تذمرهم من الامتحانات وشكواهم المتواصلة من صعوبة الأسئلة، فيجدون أن امتحان الدور الثالث فرصة مناسبة لإنقاذ أولئك الذين أوشكوا على التخرج ولم يتبق أمامهم سوى مادة دراسية واحدة تحول دون ذلك.

وسواء سمحت الوزارة للطلاب الراسبين في الدور الأول بأداء امتحانات دور ثان أم ثالث أم الاثنين معاً، فلا شيء سيمنع الطلاب من التذمر على طبيعة الأسئلة وطرق التصحيح وظروف أداء الامتحانات وغيرها من الأمور التي يستحضرونها لدعم تذمرهم، فتلك هي ديناميكية العلاقة بين الطالب والأستاذ في فترة الامتحانات.

وكان وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب، قد وجه مؤخرا الإدارات الجامعية في الجامعات العراقية المختلفة وهيئة التعليم التقني والكليات الأهلية، بتهيئة الظروف الملائمة والمناسبة، والاستعداد الجيد للامتحانات النهائية للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢.

فيما أفاد مدير دائرة الدراسات والتخطيط في وزارة التعليم خميس الدليمي بأن الامتحانات النهائية للجامعات العراقية لهذا العام ستكون غير مركزية، مؤكداً عدم وجود دور ثالث للطلبة الجامعيين خلال الأعوام المقبلة.

وقال الدليمي في وقت سابق: إن وزارة التعليم العالي تنظر إلى أهمية الامتحانات ورصانتها العلمية وهي مع أي توجه يخدم الأستاذ والمنهاج.

وأضاف: أن امتحانات هذا العام النهائية ستكون "غير مركزية"، موضحاً أن الوزارة أجرت دراسة مستفيضة تتضمن كيفية تحديد آلية الامتحانات وهل ستكون مركزية أم لا، وهل ستكون هنالك مصلحة وفائدة بالنسبة للطالب والأستاذ والمنهج.

وأكد: أن الأوضاع الأمنية السابقة التي شهدها العراق تسببت بعدم وصول بعض الطلبة إلى قاعات الامتحانات، لذلك منح دور ثالث للطلبة، مشيرا إلى أن البلاد أصبحت أكثر أماناً و لا توجد هنالك مبررات لدور ثالث، كما أن الوزارة اجتمعت بالجامعات واتفقوا على أن لا يكون هنالك دور ثالث في الجامعات خلال الأعوام القادمة.

نحمل عنه ذكريات سيئة

التجنيد الإلزامي.. شباب يرفض إعادته

□ بغداد/ المدى

عاد الشباب العراقي إلى الحديث مجددا عن التجنيد الإلزامي وضرورة إعادة بناء الجيش على أسس مهنية حقيقية، وأصبح تداول هذه الفكرة طبيعيا بين الشباب، خاصة ما بين الرضا والقبول والرفض والغيظ، فيما كان الذين عاشوا تلك التجربة عبر سنوات الحروب لاسيما في عقدي الثمانينات والتسعينات يستذكرون أيامهم المريرة، وشبابهم الذي راح هدرا بعد أن امضوا سنواتهم في الجيش وقد خرجوا منه ولم يجدوا أية فرص للعيش بكرامة بعد أن أصبحت شهادات تخرجهم مجرد أوراق للذكرى، وقد وجدوا أنفسهم بلا مستقبل حتى أن أحد الذين تحدثت معهم بكى وهو يلعن الجيش والحروب.

وكشفت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية مؤخرًا عن وجود توجه لتشريع قانون لإعادة الخدمة الإلزامية في الجيش لمدة ٦ أشهر، من اجل إبعاد العراقيين عن الطائفية ودمج فئات المجتمع، مطالبة بوضع ضوابط للتطوع لمنع استغلال الجيش لمصلحة حزب أو جهة معينة.

وقال النائب حامد المطلك: "نحن مع إعادة التجنيد الإلزامي أو خدمة العلم التي يتشرف جميع العراقيين بأدائها لاسيما مع وجود نص دستوري لتشريع قانون لخدمة العلم، لذلك ستدرس اللجنة هذا الموضوع وتقدم مقترح قانون للبرلمان في الفترة المقبلة، بغية إقرارها خدمة لمصلحة العراق"، وأضاف: "اللجنة ستقدم مقترحا لجعل الخدمة الإلزامية ستة أشهر أو سنة واحدة على الأكثر، لأن التجنيد الإلزامي سيحل مشاكل عديدة ويقدم فوائد كبيرة أهمها إبعاد العراقيين عن الطائفية ودمج المجتمع مع بعضه وغرس روح المسؤولية والروح الوطنية لدى شباب العراق وجعلهم يشعرون بأنهم أبناء بلد واحد يدافعون عن مصلحة العراق ومستقبله".

كما أكد النائب في لجنة الأمن والدفاع عمار طعمة ضرورة تطبيق خدمة العلم في العراق للقضاء على حالة المحاصصة والتمايز الطائفي الموجودة في القوات المسلحة، وقال: "إن برنامج التجنيد مطبق في غالبية دول العالم منذ سنوات طويلة، وأن الدستور العراقي نص على إصدار قانون لخدمة العلم، لكنه لم يحدد هل هذه الخدمة طوعية أم إلزامية، وأن العمل بهذا البرنامج بحاجة الى تشريع قانون تقدمه السلطة التنفيذية، على اعتبارها الجهة المستفيدة والمسؤولة عن تقديم مشاريع القوانين، وهذا البرنامج له أهمية كبرى، خصوصا على صعيد بناء شخصيات الشباب وتوعيتهم بضرورة المشاركة في حماية أمن واستقرار البلاد".

وأضاف عمار: " تجنيد الشباب سيطور قدراتهم ويخلق حالة من الألفة والمحبة بينهم على مختلف أطيافهم، وسيزيد الوعي الثقافي والاجتماعي بما يتناسب مع المرحلة التي يمر بها البلد، فضلاً عن أنه يعتبر وسيلة لتقليص البطالة في البلاد، كما أنه من الضروري تطبيق خدمة العلم في العراق للقضاء على حالة المحاصصة والتمايز الطائفي الموجودة في القوات المسلحة، خاصة بعد أن شهدت البلاد صراعات طائفية بسبب ما خلفه الاحتلال بعد العام ٢٠٠٣".

ومن جانبه، عبر الضابط في الجيش حسن علي عن أمله في أن تتغيّر أحوال الجيش العراقي نحو الأفضل ويعود مصنعا للرجال الأبطال، وقال: "اعتقد أن الشباب العراقي لم يعد يرغب في الجيش والعسكرية، بعد أن عاش الجيش العراقي أسوأ مراحله في زمن النظام السابق الذي ساق الشباب إلى محرقة الحروب، الجيش العراقي معروف بمهنيته العالية والتزامه الأخلاقي كونه جيشاً عقائدياً له تاريخه المشرف الطويل، ولكن ما تمخضت عنه السنوات من أفواج الشهداء والجرحى والمعوقين، كل هذا يجعل الشباب الذين قرأوا وسمعوا عن تلك المرحلة، أو عاشوا سنوات منها يهربون من التفكير في الخدمة العسكرية، لا يريدونها إلزامية لأنهم يتخوفون أن تهدر كرامتهم وتضيّع مستقبلهم وتمتد الى سنوات طويلة.

أما الشاب احمد علي كاظم (١٨) سنة فقال: "لا أحب العسكرية ولا افتخر بالجيش وأكره سماع التدريبات العسكرية والرتب، فما سمعته من أبي عن معاناته جعلني أفكر في الدراسة لأنجح وأشتغل في مهنة جيدة، لا أحب الجيش وإذا ما قررت الحكومة أن تكون الخدمة العسكرية إجبارية فسوف أهرب".

رياض كاظم (٢٨) عاما قال: "لا تسألني عن الجيش، لا نريد أن تعاد الخدمة العسكرية الإجبارية علينا وأن تظل للمتطوعين إلى الأبد، أعتقد أن الجيش متعب ومزعج وكله أوامر و(استعد واسترح) وواجبات، ونحن شباب هذا الوقت لا نحب الأوامر ولا الخشونة، خل الله يستر علينا من المفخخات والعبوات، أنا اعتقد بصراحة أن العراق لا يحتاج إلى جيش كبير ولا إلى تجنيد إجباري وعدد الجنود المتطوعين فيه كاف، العراق يحتاج إلى علماء وطاقات مخلصة تبنيه وترفع من مستوى معيشة البشر فيه لا إلى جنود تستعد للحروب وتتعلم استعمال البندقية والمسدس والدبابة والمدفع، سجل عني لا أريد الجيش وأرفض أن تعاد الخدمة الإلزامية".

يذكر أن تاريخ الخدمة الإلزامية في العراق يعود إلى العام ١٩٣٥، عندما اضطرت السلطات البريطانية في العراق إلى الرضوخ للمطالبات العراقية الوطنية المستمرة بإقرار قانون الخدمة الإلزامية باسم مرسوم إدارة الجيش العراقي، واستمر العمل بهذا القانون حتى قامت السلطة المدنية للاحتلال الأميركي بإدارة بول بريمر بتعليق العمل به بعد سقوط النظام السابق العام ٢٠٠٣.

الشباب بين الرفض والقبول لاعادة التجنيد

شباب "فيسبوك"

نفايات تحيط بتمثال الرصافي

بغداد إلى أين؟

□ بغداد/ المدى

بغداد تتنازل يوماً بعد آخر لصالح التجاوزات والتشويهات التي تطال ملامحها الأساسية ومناطقها التراثية. شباب موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" اختار موضوع إهمال المسؤولين لأهم مناطق بغداد القديمة، وتجاوز المواطنين عليها بشتى الطرق.

يقول سنان على "الفيسبوك": لدي إحساس بأنه لا يراد لبغداد أن تظهر بمظهر جميل... وإلا فالموضوع لا يحتاج أكثر من قرار وإرادة للتنفيذ...وأحسن شاهد على الكلام شارع المطار الذي انقلب بقدرة قادر إلى حديقة غناء لوجود قرار وإرادة على تلميعه لانعقاد مؤتمر في بغداد.

فيما يقول الإعلامي الشاب سعدون ضمد: أؤكد على قلة الذوق، الموضوع يتعلق بقلة ذوق المسؤول عن خدمة النظافة، لو كان لديه ذوق، لو كان لديه إحساس، لأدى دوره أو استقال عند عدم تمكنه، لكنه بلا ذوق ولا إحساس مع الأسف.

فيما تقول زينب : للأسف الشديد الحضارة والتراث والثقافة هي التي تمثل البلد ويجب الاهتمام بها من قبل المسؤولين، ولكن للأسف من يقدر تراثنا ويهتم به وهم حائرون بالمناصب وسرقة الأموال، فكيف سيهتمون بالبلد وبتراثه ونظافة مكانه.

يقول احد الأصدقاء على "الفيسبوك" لو جئت بأي مسؤول يخطر على بالك في زماننا هذا وأنزلته للشارع وسألته ما رأيك في شكل الشارع وتأثيثه.. لردّ عليك: انه جميل و لا ينقصه شيء...يعقب الصديق ((هناك انعدام شامل كامل للإحساس بالجمال والذوق))... طبعا الإحساس بالجمال قيمة تربوية يتلقاها ويتشربها الفرد منذ نعومة إظفاره، وخاصة عبر المدرسة وبالتحديد من خلال دروس التربية الفنية والنشاطات الثقافية اللاصفية...ونحن و لحمد لله لا نعير لهكذا نشاطات أية أهمية.